المدارس الاقتصادية / المدرسة الكينزية

كانت المدرسة النيوكلاسيكية تزعم أنها تستطيع تفسير كل الحوادث الاقتصادية ...إلى أن وجدت نفسها عاجزة عن ضبط وتفسير الأوضاع والأزمات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وبالخصوص أزمة 1929 الكبرى، إن استمرار الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها إلى باقي بلدان العالم، خاصة الأوروبية منها، والتي تولدت عنها بطالة هامة مست اليد العاملة ورؤوس الأموال، قد وجد الاقتصاديين النيوكلاسيك أننفسهم أمام أوضاع لم يستطيعوا تفسيرها وبالتالي معالجتها. وذلك لأن نظرياتهم كانت ترتكز على فرضية مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يوجد دائما في حالة التوازن وهو توازن الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج واليد العاملة.

وإذا ما حدث لسبب أم لآخر تعطل أو بطالة ما، فإنهم يزعمون بأن هذه الحالة لا تلبث أن تزول بشكل سريع ونهائي لتعود الأوضاع إلى التوازن، وذلك لأن النظام الرأسمالي يملك آليات مصححة ذاتية تتلخص في آليات السوق أو فيما يسمى باليد الخفية. ينجم عن هذا الموقف أنه لا داعي لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

ولكن استمرار الأزمة وتفاقم الأوضاع خلال سنوات طوال، وخاصة فيما يتعلق بالبطالة من جهة، والنجاح النسبي للسياسات الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة من جهة أخرى، كونت مجالا خصبا لتطور نظرية جديدة في التحليل الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي. فتلك هي الظروف التي طور فيها الاقتصادي الإنجليزي الشهير **جون مانيارد كينز(1883-1946)** نظريته في العمالة والنقد والفائدة في كتابه المشهور "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" الذي نشر سنة 1936والذي أعاد التحليل الاقتصادي الكلي إلى الميدان، بل أعطى دفعا جديدا لتطوره، فتكونت النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة.